الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٨٨

الثلاثاء، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظراً لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة السيد بيليفي (سان مارينو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/73/880)

مشروع القرار (A/73/L.89)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا لعرض مشروع القرار A/73/L.89.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أقف على هذا المنبر الرفيع لأنقل إلى الجمعية العامة أصوات ٤٠٠ ٠٠٠ شخص شُردوا قسراً من جورجيا. غير أني أقف هنا أيضاً لإيصال أصوات المشردين من سورية وفنزويلا وميانمار وأماكن أخرى. وأنا أقول ذلك لأن أصوات الجورجيين لا تختلف عن أصوات ٧٠ مليوناً من المشردين الآخرين في جميع أنحاء العالم اليوم. وفي حين قد تختلف أسباب التشرد، فإن المعاناة الإنسانية للمشردين لا تختلف.

ولذلك، أقف هنا لعرض مشروع القرار A/73/L.89، ”حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“ في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال، المعنون ”النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“. وتشترك في تقديم مشروع القرار هذا البلدان التالية: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسواتيني، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، تونغا، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

وأطلب تأييد أعضاء الجمعية. فمشروع القرار المعروض علينا يستند إلى المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي ويشكّل نداء جماعياً للالتزام بالمبادئ الأساسية الثلاثة، وهي ضمان حقوق المشردين، بما في ذلك حقهم في العودة الآمنة والكريمة وحقوق الملكية؛ وعدم قبول التغييرات الديمغرافية القسرية؛ وضرورة السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويشدد مشروع القرار على أهمية مباحثات جنيف الدولية ويؤيد عمل هذه المباحثات، وهي صيغة التفاوض بين جورجيا وروسيا، بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، والتي تشارك في رئاستها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن المؤسف أن التزام جورجيا الثابت بمباحثات جنيف الدولية وبالإجراءات البناءة المتخذة في إطارها يظل طريقاً ذا اتجاه واحد. وبالتالي، ما فتئنا نواجه حالة جمود على مدار عقد بسبب سياسة متسقة تتمثل في عدم احترام مسألة العودة من جانب بعض المشاركين المعنيين، على الرغم من النداءات المستمرة من قبل الأمين العام لإنهاء عمليات الانسحاب من المناقشات الجارية بشأن المشردين داخلياً واللاجئين في إطار مباحثات جنيف الدولية.

لا تزال الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في الأراضي الجورجية المحتلة مقلقة للغاية. فعاماً بعد عام، ما زلنا نشهد إقامة أسوار من الأسلاك الشائكة وما يُسمى بالعلامات الحدودية التي تخترق القرى، بل وتخترق حتى الأفنية الخلفية لمنازل السكان. وبلغت تلك الأسوار طولاً صادماً وصل إلى ٤٩ كيلومتراً في أبخازيا وأكثر من ٥٢ كيلومتراً في منطقة تسخينفالي، وهو ما أدانه الأمين العام أيضاً في تقريره الأخير (A/73/880). كما يواصل مجلس حقوق الإنسان، من خلال قراراته، الإعراب عن قلقه والدعوة إلى السماح لآليات رصد حالة حقوق الإنسان بالوصول الفوري إلى الأراضي المحتلة، ولكن هذه الأراضي تظل ثقوباً سوداء يسود فيها الإفلات من العقاب والخروج على القانون وحيث باتت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمراً اعتيادياً.

ويعاني الناس من الاختطاف والاحتجاز التعسفي ومصادرة الممتلكات واستمرار التمييز على أساس الأصل العرقي، بما في ذلك فرض قيود شديدة على حرية الحركة والإقامة وعلى تلقي التعليم بلغتهم الأصلية. ومن المحزن أن نرى الإشارة في تقرير الأمين العام إلى ''الخسائر المأساوية في الأرواح'' في صفوف الجورجيين المشردين داخلياً أثناء احتجازهم بمعرفة السلطة القائمة بالاحتلال. ومن دواعي الأسف أن تحدث هذه الحالات في أحيان كثيرة جداً وهي عديدة جداً. باشاروليي، أوتخوزوريا، تاتوناشفيلي، كفاراتسخيليا – أقرأ كل عام اسم ضحية جديد، آملاً في أن يكون الأخير، إلا أن القائمة تطول باستمرار.

وعلى الرغم من جميع العقبات على أرض الواقع، تبقى حكومة جورجيا ملتزمة بالمصالحة السلمية. وتهدف مبادرة السلام التي أطلقتها الحكومة، ''خطوة نحو مستقبل أفضل''، إلى تعزيز التفاعل بين المجتمعات المنقسمة وتيسير وتوسيع التجارة عبر خط الاحتلال وخلق فرص إضافية وتبسيط الوصول إلى جميع مستويات التعليم وتيسير الحصول على مختلف الخدمات والاستحقاقات. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن المصالحة وإعادة الإدماج، إلى جانب الالتزام بنظام قائم على القواعد وإحداث طفرة في الجهود الدبلوماسية، هي السبل الوحيدة لتحقيق السلام المستدام.

لقد حلّت في العام الماضي الذكرى السنوية العشرون لاعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، ويصادف عام ٢٠١٩ مرور ١٠ أعوام على اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي

لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، التي يُطلق عليها اتفاقية كمبالا، في عام ٢٠٠٩. وليس من قبيل المصادفة أن التشريد القسري كان الأولوية الرئيسية لسلسلة حوارات أفريقيا، التي عُقدت هنا في الأمم المتحدة قبل أسبوع واحد فقط، والتي حثّ خلالها الأمين العام أنطونيو غوتيريش الدول الأعضاء على ”النظر في مسألة التشرد في أوسع سياق في بحثها عن حلول مستدامة ودائمة.“

وعلى الرغم من أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يشير إلى الحالة في بلد واحد، فإن المسألة المطروحة جزء لا يتجزأ من التحدي العالمي المتمثل في التشريد القسري. ومن أجل التصدي له، يجب أن نعمل وفقا للمبادئ، لا أن نتقيد بمنظور إقليمي أو ثنائي ضيق. وندرك جميعاً في هذه القاعة الطابع الإنساني المحض لمبدأ العودة. ولذلك، فإني أناشد الجمعية العامة أن تطبق المبدأ نفسه على الأشخاص المشردين داخليا في جورجيا، لأنهم أيضاً جزء من مسعانا العالمي الرامي إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وقد حان الوقت لنا، بصفتنا الجمعية العامة، أن نُظهر التقيّد الثابت بهذه المبادئ وأن نبرهن على التزامنا المشترك بالسلام المستدام. ويجب أن نواصل إرسال رسالة الأمل تلك إلى مئات الآلاف من ضحايا التشريد القسري. ولذا، فإني أحث الجمعية مرة أخرى على اعتماد مشروع القرار A/73/L.89 وعلى الاعتراف مرة أخرى بأن الأشخاص المشردين داخلياً لديهم فعلا حق في العودة.

السيدة بليبايتي (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول الشمال والبلطيق – إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا والنرويج وبلدي، ليتوانيا. وتؤيد هذا البيان كل من أوكرانيا، أيرلندا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، سلوفينيا، لكسمبرغ، مالطة وهولندا.

أولاً وقبل كل شيء، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً. واليوم، وبعد مرور أكثر من عقد على اعتماد القرار الأول المتعلق بالمشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا (القرار ٢٤٩/٦٢)، لم يُحرز أي تقدم بشأن العودة الطوعية والآمنة والكريمة ودون عراقيل للمشردين داخلياً واللاجئين على أساس القانون الدولي والمبادئ المعترف بها دولياً.

وما زال مئات الآلاف من المشردين داخليا محرومين من حقهم في عودة طوعية آمنة وكريمة إلى مواطنهم الأصلية ومن حقوقهم في الملكية. ونشعر بالقلق بوجه خاص إزاء التطورات الحاصلة في منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية بخصوص عمليات الهدم ومشاريع التشييد الجديدة في أماكن كان يقطنها سابقا سكان من أصل جورجي شردوا من جراء النزاع.

ونرحب بالتقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام (A/73/880)، والذي يشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة الرامية إلى التشجيع على زيادة مشاركة السكان المقيمين في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، بما يتفق مع مبادرات التواصل التي اتخذتها حكومة جورجيا في الآونة الأخيرة. ويؤكد مشروع القرار (A/73/L.89) المعروض علينا بوضوح أهداف الأمين العام، ويلزمنا جميعا بمواصلة العمل من أجل حماية الأشخاص الذين شردوا قسرا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا ومساعدتهم وضمان تمكنهم من ممارسة حقهم الأساسي في العودة الآمنة والكريمة. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الجورجية، بتعاون وثيق مع المنظمات الدولية، للتوصل إلى حلول بديلة ودائمة تتيح فرصا للمشردين داخليا للاندماج محليا أو، في حالات أخرى، للاستقرار في أماكن أخرى من البلد في غياب خيار العودة إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان في المناطق المحتلة من جورجيا مدعاة لبالغ القلق. وتواصل روسيا انتهاك الالتزامات التي تعهدت بها في اتفاق النقاط الست المؤرخ ١٢ أغسطس/آب ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، إذ لا تزال تحتفظ بوجود عسكري في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا على السواء. وإننا نشعر ببالغ القلق إزاء حالة الإفلات من العقاب السائدة فيما يخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في المناطق المتضررة من النزاع. ويترتب على استمرار عملية إقامة الحدود، وأعمال الاختطاف والاحتجاز التعسفي – التي قد تنتهي في بعض الأحيان بهلاك الأشخاص – بما في ذلك عمليات إغلاق خطوط الحدود الإدارية على المدى الطويل، وعدم انتفاع السكان بالرعاية الصحية والتعليم باللغة الأم، آثار سلبية مباشرة على الحياة اليومية لمئات الآلاف من الأشخاص المتضررين من هذا النزاع الذي طال أمده.

وقد بيّن القرار ٤٠/٢٨، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين، بشأن التعاون مع جورجيا، بوضوح أن المجتمع الدولي لا يزال يولي هذه المسألة اهتماما، إذ شدد على ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية التي يواجهها أولئك الذين شردوا قسراً من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. وفي هذا السياق، لا نزال نشعر بالقلق إزاء حقيقة أنه في السنوات القليلة الماضية لم يسمح لأيٍّ من آليات رصد حقوق الإنسان الدولية بالوصول من دون قيود إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. ولذلك فإننا ندعو إلى السماح على الفور لمفوضية حقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بالوصول إلى المنطقة.

ونؤكد مجددا تأييدنا لعملية مباحثات جنيف الدولية ونضم صوتنا إلى دعوة الأمين العام جميع الأطراف المعنية إلى تكثيف جهودها الرامية إلى إحراز تقدم ملموس على صعيد المسائل الأمنية والإنسانية الرئيسية من أجل تلبية الشواغل الإنسانية الملحة للسكان المتضررين، بمن فيهم المشردون داخليا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار رفض روسيا والمشاركين من تسخينفالي وسوخومي الدخول في حوار بشأن موضوع اللاجئين والمشردين في مباحثات جنيف الدولية. ونود أن نشدد على أن هذا الموضوع يصبّ في صميم ولاية مباحثات جنيف الدولية.

أما قرار سلطات الأمر الواقع في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا بإجراء ما يسمى بالانتخابات في وقت لاحق من هذا الصيف، فيهو أمر يبعث على القلق. وأود أن أذكر الجمعية أننا لا نعترف بالإطار الدستوري والقانوني الذي من المقرر أن تُجرى فيه هذه الانتخابات غير المشروعة. فهذه الانتخابات غير المشروعة تنتهك سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية وتقوض إلى حد كبير الجهود الجارية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وختاما، ندعو إلى استمرار مشاركة الأمم المتحدة في هذا الشأن، نظراً إلى عدم إحراز تقدم في الميدان. وسنصوت، على غرار السنوات السابقة، مؤيدين لمشروع القرار، وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذونا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ودولها الأعضاء، وهي أذربيجان، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا وبلدي، أوكرانيا.

لقد أُجبر الملايين من الناس في البلدان التابعة للمنظمة على ترك ديارهم من جراء النزاعات المسلحة، وأفضى التشريد القسري إلى مجموعة من التحديات الإنسانية في المنطقة التي تضم تلك البلدان. وينبغي في رأينا أن تحظى الشواغل الإنسانية للسكان المتضررين بالأولوية. ويشكل ضمان العودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين في منطقة بلدان المنظمة،

باعتباره الوسيلة الأساسية لإيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين قسرا، هدفا رئيسيا.

وتقف الدول الأعضاء في المنظمة مرة أخرى صفا واحداً لاتخاذ موقف مشترك، دعماً لمشروع القرار A/73/L.89، المعنون ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“. ويتناول مشروع القرار المعروض علينا مسألة مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين الذين نزحوا قسراً من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا من جراء النزاع الدائر هناك، فضلاً عن موجات تطهير عرقي عدة. وتركز الوثيقة على الجوانب الإنسانية للتشرد حصرا وتدعو إلى احترام الحق في العودة وحقوق الملكية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة في جورجيا. وبالنظر إلى الأهداف الإنسانية المحضة لهذا القرار السنوي، فإنه لا ينفك يحظى باطراد بدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كل عام.

وتشكر بلدان المنظمة الأمين العام على تقريره (A/73/880). وعلى نحو ما يبرزه، لم تُلاحظ تغيرات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بممارسة المشردين داخليا واللاجئين لحقهم في العودة. ومن المؤسف أنه على الرغم من نداءات المجتمع الدولي، ما زال مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين الذين تعرضوا للتطهير العرقي من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا محرومين من حقهم في العودة الآمنة والكريمة إلى ديارهم. وفضلا عن ذلك، فإن تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع لا تزيد من عرقلة عودة المشردين داخليا فحسب، لكنها تشكل أيضاً تهديدا وشيكا بحدوث موجة جديدة من التشريد القسري.

ونعيد تأكيد دعمنا لعملية مباحثات جنيف الدولية، التي تشكل منبراً فريداً للمشاركين يتيح لهم مناقشة مسائل الأمن والاستقرار والمسائل الإنسانية، بما فيها المسائل المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ويؤسفنا أن المناقشات بشأن أكثر المسائل الإنسانية أهمية في مباحثات جنيف لا يزال يُقوضها باستمرار ما يبديه المشاركون ذوو الصلة من استهانة جماعية بهذه المسألة. ونرى في مشروع قرار اليوم أداة هامة لزيادة تشجيع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية على مضاعفة جهودهم الرامية إلى معالجة المسائل التي تدخل في نطاق ولاية كل منهم، بما في ذلك تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية في ظل ظروف آمنة وكريمة.

وما زال يساورنا قلق شديد إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. فحالات الاحتجاز غير القانوني وعمليات الاختطاف على طول خط الاحتلال، وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف جماعات عرقية بعينها، والحرمان من الحق في الحياة، وحظر الحق في التعليم باللغة الأم للجورجيين، وتقييد الحق في حرية التنقل والإقامة والملكية، وإقامة الأسلاك الشائكة على نحو غير قانوني وغيرها من الحواجز المصطنعة، لا تزال تلحق الضرر بالحياة اليومية للسكان المحليين. والحالة مثيرة للقلق بوجه خاص، نظرا إلى أنه لا يسمح لأيّ من الآليات الدولية برصد الحالة في الميدان.

إن إمكانية وصول هيئات رصد حقوق الإنسان من دون عوائق إلى هذه الأقاليم أمر بالغ الأهمية، في ظل الغياب التام للضمانات الأساسية لرصد الحالة في المناطق المحتلة. ونرحب، في ذلك السياق، باتخاذ مجلس حقوق الإنسان للقرارات ٣٤/٣٧ و ٣٧/٤٠ و ٤٠/٢٨، بشأن التعاون مع جورجيا، التي تعرب عن القلق الشديد بشأن حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين وتدعو إلى السماح بالوصول الفوري لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية إلى هذين الإقليمين.

وتعيد الدول الأعضاء في مجموعة غوام تأكيد دعمها الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. إننا نعتبر تأييد مشروع القرار تعبيرا عن التضامن مع جميع الأشخاص المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم، وكذلك إعادة تأكيد لالتزام المجتمع الدولي بالحق الأساسي في العودة والحق في الملكية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ولذلك فإننا سنصوت، على غرار السنوات السابقة، مُؤيدين لمشروع القرار، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذونا. وبذلك أختتم بياني بالنيابة عن مجموعة غوام، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تعيد أوكرانيا تأكيد دعمها الثابت لسيادة جورجيا ووحدة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليا. لقد تدهورت الحالة في الميدان، منذ بداية العدوان الروسي واحتلاله للأراضي الجورجية في أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، تدهورا شديدا. وتدين أوكرانيا إدانة تامة الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك التمييز على أساس الأصل العرقي وفرض القيود على التعليم باللغة الأم لسكان المنطقتين الجورجيتين كلتيهما وما أبلغ عنه من عمليات هدم جماعية لمنازل السكان ذوي الأصول الجورجية في منطقة تسخينفالي. ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية، ولا سيما المشردين داخليا والعائدين، وإزاء عدم استخدام القوة والترتيبات الأمنية الدولية. إننا ندين بقوة كون أن عددا كبيرا من المشردين داخليا قد حرموا من الحق في العودة إلى ديارهم بشكل آمن وكريم.

إنني أحث سلطات الاحتلال الروسية على إنهاء ممارساتها غير القانونية والوفاء بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني. وتكرر أوكرانيا طلبها إلى السلطة القائمة بالاحتلال، الاتحاد الروسي، بإتاحة إمكانية الوصول فورا ومن دون عوائق لمراقبي حقوق الإنسان المستقلين الدوليين والإقليميين، وبصفة خاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ستدعم أوكرانيا مشروع القرار A/73/L.89 وتدعو الوفود الأخرى إلى التصويت لصالح هذه الوثيقة الهامة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر المملكة المتحدة البعثة الدائمة لجورجيا على عرض مشروع القرار A/73/L.89 بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، بجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، بجورجيا. ويسرنا أن نكون أحد المشاركين في تقديمه.

وتعرب المملكة المتحدة عن أسفها على أنه لأكثر من عقد الآن، أصبح ضروريا إعادة التأكيد – في السياق الجورجي – على الحقوق غير القابلة للتصرف للمشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى ديارهم بشكل آمن وكريم، بغض النظر عن أصلهم العرقي. ولذلك السبب دُفعت المملكة المتحدة هذا العام إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار. إننا نرحب بكون أن قلقنا تتشاطره العديد من البلدان الأخرى التي دُفعت بالمثل إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار. فهذه مسألة إنسانية وتتعلق بحقوق الإنسان، وينبغي عدم ربطها بالعمليات السياسية الأوسع نطاقا.

فلا يزال هناك أكثر من ربع مليون من المشردين داخليا مسجلين في جورجيا، وهي يقل عدد سكانه عن ٤ ملايين نسمة. ويعيش العديد منهم في ظروف صعبة وهشة. فمن المهم كفالة أن توجه الجمعية العامة رسالة بأنها لم تنساهم وأنها ستواصل الدعوة إلى عودتهم إلى ديارهم. وفي واقع الأمر، قد يكون من المهم القيام بذلك مع كل عام يمر. وترحب المملكة المتحدة بعمل حكومة جورجيا على تحسين حالة الأشخاص المشردين داخليا، إلى جانب التقارير المنتظمة التي توثق لحالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من قبل كل من حكومة جورجيا وأمين المظالم في جورجيا المعني بحقوق الإنسان.

ومن المهم أن نرى التشريعات الوطنية والدولية تنفذ بشكل فعال دعما للجهود الرامية إلى مساعدة وحماية أرواح الأشخاص المشردين داخليا. وتدعو المملكة المتحدة الاتحاد الروسي إلى وقف الأنشطة التي تشكل عقبات مباشرة تحول دون عودة المشردين داخليا من الجورجيين إلى ديارهم. ويشمل ذلك التخويف وتدمير المنازل السابقة وتشييد الأسوار والحواجز بقصد عرقلة حرية التنقل عبر خط الحدود الإدارية مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

وتحث المملكة المتحدة جميع الدول الأعضاء على التصويت مُؤيدة لمشروع القرار الهام هذا، الذي يمثل بيانا بسيطا للمبادئ الإنسانية المتعلقة بحقوق المشردين داخليا في العودة. إن الإجراءات المتخذة في المنطقة، في نهاية المطاف، هي التي ستحدد إحراز التقدم بشأن هذه المسألة الهامة. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على استخدام مناقشات جنيف الدولية كمنتدى لمناقشة وإحراز تقدم بشأن المسائل الإنسانية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمشردين داخليا.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/73/L.89، الذي يؤكد من جديد التزام جميع الدول بضمان العودة الطوعية والآمنة والكريمة ومن دون عوائق للاجئين والمشردين من منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا. ونشارك مؤيدي مشروع القرار في حث الأطراف على العمل من أجل السلام الشامل والدائم. ونؤيد بصفة خاصة مواصلة جورجيا دعوة الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان احترام حقوق الإنسان وكرامته، وزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتهيئة ظروف أمنية مؤاتية لعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الذين فروا من ديارهم بسبب الاضطرابات السياسية.

ونلاحظ أن الجمعية تقر في الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار، التي تتسق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بأنه لا يجوز حرمان أحد تعسفا من حق الدخول إلى بلده، وأنه ينبغي بصفة عامة أن يتمتع جميع الأشخاص الموجودين بصفة قانونية داخل إقليم دولة ما بالحق في التنقل بحرية وفي حرية اختيار أماكن إقامتهم داخل ذلك الإقليم. وتشكل المناطق الجورجية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية جزءا لا يتجزأ من الأراضي الجورجية.

وما فتئت الولايات المتحدة تؤيد حقوق الإنسان وكرامة واحتياجات المشردين داخليا الإنسانية، ونعمل بنشاط مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل إيجاد سبل لتقديم الدعم لهم والاهتمام بهم. وتدعم الولايات المتحدة دعما كاملا سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ومن الضروري، في ضوء الحالة الراهنة في الميدان، أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بشأن المشردين داخليا في جورجيا المعروض علينا اليوم.

ومن ناحية أخرى، تود الولايات المتحدة أن تتوقف لحظة لتكريم الحركة الاحتجاجية البطولية للشعب الصيني التي أنهيت في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ قبل ٣٠ عاما من اليوم، عندما أرسلت قيادة الحزب الشيوعي الصيني دبابات إلى ميدان تيانانمن لقمع مظاهرة سلمية تدعو إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وإنهاء الفساد المتفشي. ونعرب عن عميق أسفنا للأسر التي لا تزال في حالة حزن على فقدان ذويها.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): نود أن نشكر جورجيا على عرض مشروع القرار A/73/L.89 اليوم. وتفتخر كندا بكونها إحدى الدول المقدمة لمشروع القرار السنوي هذا، الذي يعد بمثابة تذكير مهم بمعاناة الأشخاص النازحين من بلدانهم. كما يبين مشروع القرار مدى أهمية العمل معا لإيجاد

حلول دائمة لمساعدة المتضررين وتعزيز السلام والاستقرار العالميين.

(*تكلم بالإنكليزية*)

تؤيد كندا تأييدا كاملا استقلال جورجيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وندعو الاتحاد الروسي إلى احترام التزاماته فيما يتعلق بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإنهاء تدخله في جورجيا، وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وندين اعتراف سورية في شهر آب/أغسطس ٢٠١٨ بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كدولتين مستقلتين. ونعتبر اتفاقات شراكة الاتحاد الروسي مع منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين غير قانونية وغير شرعية.

وتشعر كندا بقلق عميق إزاء التشرد المستمر الذي طال أمده في جورجيا. ومرة أخرى نحن نؤيد تأييدا تاما مشروع القرار A/73/L.89، المعنون ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“. ولا نزال ندعو جميع المشاركين في مناقشات جنيف الدولية إلى تكثيف جهودهم لإحلال السلام الدائم، والالتزام بتعزيز تدابير بناء الثقة، وتهيئة ظروف أمنية تفضي إلى عودة جميع المشردين داخليا واللاجئين بأمان وبشكل طوعي وبدون عراقيل. وتشجعنا الجهود التي تبذلها جورجيا من جانب واحد لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والوصول الإنساني للمشردين داخليا في المنطقة. وكما قال ممثل أوكرانيا للتو بالنيابة عن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فإن كندا تحث الدول الأعضاء أيضا على الإعراب عن تضامنها مع جميع المشردين داخليا ومع جورجيا، من خلال دعمها لمشروع هذا القرار الهام اليوم.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولاً أن أهنئ السفير تيجاني محمد باندي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأهنئ أيضاً نواب الرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية الذين انتخبوا في جلسة الجمعية العامة هذا الصباح (انظر A/73/PV.87).

وعلى خلفية جلسة صباحية مثمرة، يتعين علينا الآن أن ننظر في مشروع القرار A/73/L.89، وهو وثيقة مسيسة تماما تتضمن خطابا إنسانيا طنانا. وقد يكون من السذاجة الاعتقاد بأنها مكرسة حصرياً للشواغل المتعلقة باللاجئين والمشردين. بل هدفها هو منع تطبيع الحالة في المنطقة المعنية والحيلولة دون إقامة علاقات حسن جوار بين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا، وبدلاً من إجراء حوار على قدم المساواة، يتم فرض إرادة الآخرين على سكانها وإجبارهم على الانصياع. هذه الأساليب لا تنجح مع شعوب القوقاز المحبة للحرية.

إننا نشجب حقيقة تقديم الدبلوماسيين الجورجيين ومجموعة ثابتة من البلدان الداعمة لمشروع القرار هذا سنة تلو الأخرى على حساب الخطوات العملية لحل المشاكل الإنسانية القائمة في المنطقة. ولمبادرتهم تأثير سلبي خطير على مناقشات جنيف الدولية وتؤدي إلى تعقيد العلاقة الصعبة بالفعل بين جيراننا القريبين وممثلي القوميات المتنوعة الذين يعيشون في جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ويجب أن نتحدث اليوم عن التعايش السلمي في المنطقة وأخذ الحقائق الجغرافية السياسية الحالية في الاعتبار. لقد حان الوقت لأن تتخذ جورجيا خيارا يصب في مصلحة مناقشة بناءة للمسائل الإنسانية بدلاً من التهجم بشكل لا أساس له من الصحة على سوخومي وتسخينفالي في المنتديات الدولية.

يطلب وفد الاتحاد الروسي إجراء تصويت على مشروع القرار A/73/L.89 وسيصوت معارضا له. وإننا نحث الوفود الأخرى التي تعارض تسييس أعمال الجمعية العامة على عدم تأييد مشروع القرار هذا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.89.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى تلك الوفود المدرجة في الوثيقة A/73/L.89، أصبحت البلدان التالية أيضا من بين مقدمي مشروع القرار: إسواتيني، بابوا غينيا الجديدة، بلجيكا، تركيا، جزر سليمان، ليختنشتاين، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، اليونان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.89 المعنون ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

تم إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بلجيكا، بليز، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، إستونيا، إسواتيني، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن

المعارضون:

بيلاروس، بوروندي، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، ناورو، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زيمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بوتان، دولة بوليفيا متعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، كابو فيردي، كمبوديا، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، قبرص، الإكوادور، مصر، السلفادور، فيجي، غانا، غينيا بيساو، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، جزر المالديف، منغوليا، المغرب، موزمبيق، نيبال، عمان، باكستان، بالاو، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سورينام، سويسرا، تايلند، تونس، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/73/L.89 بأغلبية ٧٩ صوتا مقابل ١٥ صوتا، مع امتناع ٥٧ عضوا عن التصويت (القرار ٧٣/٢٩٨).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات

التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بارور (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب إسرائيل بالخطوات التي اتخذتها حكومة جورجيا لتحسين حالة المشردين داخليا في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ونقدر العمل المنجز في إطار مناقشات جنيف الدولية وولايتها المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، التي أدت إلى القيام بأنشطة ملموسة بشأن المسائل الإنسانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية البيئة، ونحن ندعم المناقشة البناءة في هذا السياق. وتتبنى إسرائيل أيضًا نظرة إيجابية لبرنامج المشاركة الجورجي من خلال التعاون، والذي يهدف إلى بناء الثقة فيما بين المجتمعات المحلية المنقسمة. ونحن نؤيد روح المصالحة من خلال الحوار المباشر الذي تروج له الحكومة الجورجية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا للسلامة الإقليمية لجورجيا والاعتراف بها. ويتجلى موقفنا من هذه المسألة وجميع المسائل المماثلة الأخرى في أن حل النزاعات يتم من خلال التفاوض، وضرورة استناد أي حل إلى نهج متفق عليه بشكل متبادل بدلاً من الإجراءات الانفرادية.

السيد دوك إسترادا مبير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): امتنعت البرازيل مرة أخرى عن التصويت على مشروع القرار ٢٩٨/٧٣ بشأن المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، لأنه ينطوي على إمكانية الحكم مسبقا أو ربما يؤثر على نظر الأطراف المعنية في المسألة في سياق المفاوضات الجارية في جنيف.

ونؤكد مجددا أن البرازيل تعترف بسلامة أراضي جورجيا وتأمل أن يتسنى تسوية نزاعها مع الاتحاد الروسي عن طريق المفاوضات السلمية والحوار في المستقبل العاجل. وتحث البرازيل جميع الجهات الفاعلة المعنية على بذل جهود ملموسة من أجل التوصل إلى حلول دائمة لحالة اللاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن ضمان تمكنهم من العودة إلى أوطانهم بأمان ومن دون خوف. كما تدعو البرازيل جميع الأطراف إلى تعزيز الحوار والتعاون واعتماد تدابير لبناء الثقة بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع قيد النظر في إطار مباحثات جنيف الدولية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصين الذي طلب الكلمة، ممارسةً لحقّ الردّ. وأود أن أُذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسةً لحق الرد تُحدد مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): لن تقبل الصين البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة بشأن جورجيا ، والذي تضمن اتهامات لا أساس لها ضد الصين.

فيما يتعلق بحالة الاضطراب السياسي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، فإن الحكومة الصينية قد توصلت منذ وقت طويل إلى نتيجة واضحة. وخلال الأعوام السبعين التي انقضت على تأسيس جمهورية الصين الشعبية، حققنا نجاحا كبيرا، أثبت على نحو كامل أن المسار الإنمائي الذي اختارته الصين مسار صائب تماما و يحظى بدعم قوي من الشعب الصيني. وستواصل الصين التقدم على درب الاشتراكية التي تتضمن خصائص صينية. وقد شن ممثل الولايات المتحدة، في البيان الذي أدلى به للتو، هجوماً لا أساس له على النظام السياسي الصيني، مسفهاً بلاكلل لسياسة الصين في مجال حقوق الإنسان. ويشكل ذلك تدخلا خطيرا في الشؤون الداخلية للصين، فضلا عن كونه انتهاكا للقواعد الأساسية للعلاقات الدولية. كما أنه يلحق الضرر بالثقة المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة، ونعرب عن رفضنا القاطع .

بعض الأشخاص في الولايات المتحدة يحاولون دوما أن يُملوا على الآخرين ما ينبغي عمله ويتدخلون في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بذريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فإنهم لا يقرّون بالمسائل الداخلية الخاصة بهم. ولا يحق لهم تلقين الصين أيّ دروس، ومحاولاتهم للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد وزعزعة استقرار ستبوء دائما بالفشل. ويحدونا الأمل في أن تعدل الولايات المتحدة عن التصرف على نحو يضر بالثقة المتبادلة وبالعلاقات الطيبة التي تربط بين الصين والولايات المتحدة. وينبغي لها ألّا تديم أخطاءها وإلاّ باتت أضحوكةً للمجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.